



الرقم: ٢٠١٨/٤/٢٦  
التاريخ: ٢٠١٨/٤/٢٦

تعيم

إلى كافة مؤسسات الصرافة العاملة في الجمهورية العربية السورية

إشارةً إلى أحكام القانون رقم /٢٩/ لعام ٢٠١٧ المتضمن زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال مؤسسات الصرافة والتعليمات الصادرة بمقتضاه عن مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم (١٤٢) م.ن. تاريخ ٢٠١٧/١١/١٦؛ واستناداً إلى أحكام المادة /٥/ من القرار رقم (١٤٢) م.ن. المذكور أعلاه والتي نصت على ما يلي:

"المادة (٥)- تلتزم كافة مؤسسات الصرافة اعتباراً من تاريخ انتهاء المرحلة الأولى المحدد في ٢٠١٨/٣/٢٦ بالنسبة المالية لتوزيع الأصول ضمن بياناتها المالية وفق النسب المحددة بقرار يصدر عن لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي".  
نحيطكم علماً بصدور قرار لجنة إدارة مصرف سوريا المركزي رقم (٥٢٦) ل.إ. تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٣ (المرفق ربطاً صورة عنه) المتضمن الزام كافة مؤسسات الصرافة بالتقيد بالحدود القصوى للنسب التالية بخصوص توزيع الأصول الثابتة المالية ضمن بياناتها المالية وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/٣/٢٦:

- ١- نسبة ٦٣٠% من رأس المال شركات الصرافة المدفوع
- ٢- نسبة ٦٥٠% من رأس المال مكاتب الصرافة المدفوع

وعليه يرجى الاطلاع والتقييد بأحكام القرار رقم (٥٢٦) ل.إ. المذكور أعلاه، تحت طائلة اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق مؤسسات الصرافة غير الملزمة بمضمونه حسب الأصول.

أملين التقى:

مدير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف

مأمون كاتبه

٢٠١٨/٤/٢٦



المرفقات:

- صورة عن القرار رقم (٥٢٦) ل.إ. تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٣